المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵉ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 30 ماي 2023

العدد 681

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....08

لقاءات دراسية وندوات علمية.....11

▪ اجتماع المكتب رقم 2023/12

ليوم الإثنين 22 ماي 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 22 ماي 2023 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

▪ فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
▪ السيد عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
▪ محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس؛
▪ عبد الإله حفظي	:	محاسب المجلس؛
▪ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
▪ جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

▪ محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
▪ أحمد اخشيشن	:	النائب الثاني للرئيس؛
▪ المهدي عثمون	:	النائب الرابع للرئيس؛
▪ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
▪ صفية بلفقيه	:	أمينة المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

- قرار رقم 2023/12/01 بانتداب السيد عبد الاله حفظي للحضور بصفة ملاحظ لأشغال الدورة 146 العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوم الخميس 25 ماي 2023.

- قرار رقم 2023/12/02 بتحديد يوم الأربعاء 31 ماي 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، كموعد لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021، الذي قدمته في الجلسة المشتركة بين مجلسي النواب ومجلس المستشارين يوم الثلاثاء 02 ماي 2023.

- قرار رقم 2023/12/03 بدعوة ندوة الرؤساء للاجتماع يوم الثلاثاء 30 ماي 2023 على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا، لترتيب جلسة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

- قرار رقم 2023/12/04 بتوزيع محاور المناقشة في الجلسة العامة المذكورة بين مجلسي البرلمان، بالتنسيق مع مجلس النواب، كالتالي:

- **المحاور المشتركة بين المجلسين:**
  - **تتبع أوراش الإصلاحات الكبرى:** إصلاح المالية العمومية، منظومة الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار، الإصلاح الجبائي، وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.
  - **التربية والتكوين والتعليم العالي:** الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية، التكوين الأساسي والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس، النقل المدرسي في الوسط القروي، التعليم المدرسي عن بعد، التعليم العالي عن بعد، التكوين المهني الفلاحي، تقييم منظومة التعليم العتيق.
  - **مواضيع مرتبطة ببعض الأنشطة الخاصة بالمجلس الأعلى للحسابات:** الاختصاصات القضائية للمحاكم المالية؛ تلقي وتتبع ومراقبة التصريح الإجباري بالممتلكات؛ تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

- **المحاور الخاصة بمجلس المستشارين:**

  - **مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية:** القطاعات الإدارية؛ الحكامة الترابية والتنمية المجالية.
  - **المحاور الخاصة بمجلس النواب:**

  - **مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية:** القطاعات المالية، قطاع الصحة؛ القطاعات الإنتاجية؛ قطاع الثقافة.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2023/12/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 ماي 2023 على الساعة الثالثة زوالا، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور النائب الخامس للرئيس والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة، والمخصصة لمساءلة كل من: السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيد وزير الصناعة والتجارة، والسيد الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

← قرار رقم 2023/12/06 بإحالة أربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 ماي 2023 إلى الحكومة لتحديد الموقف منها طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، والمقدمة على التوالي حول:

- "استمرار ارتفاع الأسعار ببلادنا"، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. (عبرت الحكومة عن تفاعلها مع الطلب على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة).
- "الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"؛ تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل. (عبّرت الحكومة عن تعذر التفاعل مع الطلب).
- مدى احترام القانون، الحريات، الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير". تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل. (عبّرت الحكومة عن تعذر التفاعل مع الطلب).
- "الإجراءات المتخذة لضبط أثمنة الأضاحي ونحن مقبلين على عيد الأضحى"، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. (عبرت الحكومة عن تعذر التفاعل معه).

❖ اللجان الدائمة:

←قرار رقم 2023/12/07 بإحالة التقرير السنوي حول أنشطة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية برسم الموسم القرائي 2021-2022، على السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والأعضاء غير المنتسبين بالمجلس، وعلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية قصد مناقشته مع وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بصفته الوزير الوصي، طبقا للمادة 4 من القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

❖ مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة:

← قرار رقم 2023/12/08 بتمديد أجل إيداع المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" لتقريرها، إلى غاية 30 يونيو 2023، وذلك بعد تقديم تقرير مرحلي عن أشغالها؛

← قرار رقم 2023/12/09 بتمديد أجل إيداع المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "التنمية الجهوية ومناخ الأعمال" لتقريرها، إلى غاية 30 يونيو 2023، وذلك بعد تقديم تقرير مرحلي عن أشغالها؛

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2023/12/10 بالمشاركة في الندوة المنظمة من طرف الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية حول "العلاقات المغربية الآسيوية"، يوم الأربعاء 24 ماي 2023، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال بالقاعة 11 بمقر مجلس النواب، مع حث مكونات المجلس على الحضور المكثف في أنشطة الأكاديمية المذكورة.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم لخميس 25 ماي 2023 تم خلاله تقديم مشروعي قانونين، الأول رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والثاني رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

ويندرج هذين المشروعين في إطار تثمين المكانة المحورية التي تحتلها الأدوية والمنتجات الصحية والدم ومشتقاته في المنظومة الصحية الوطنية، وهو ما استدعى إعادة هيكلة البنيات الإدارية المدبرة لهذين المجالين وتمتيعها بمزيد من الاختصاصات والاستقلالية والمرونة في التدبير لجعلها قادرة على مواكبة التطورات والتحولات السريعة في المجالين.

وتتمثل المهام والصلاحيات والأدوار المنوطة بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها، مع تحديد ثلاث مجالات أساسية لعملها وهي "مجال تنظيم وتأطير القطاع الصيدلي والمنتجات الصحية" و"مجال تسليم المحررات الإدارية وتلقي التصاريح"، و "مجال مراقبة جودة الأدوية والمنتجات الصحية."

أما فيما يخص الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، فقد أنيط بها تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية مخزون من الدم البشري ي ل ب ي الحاجيات الوطنية وتوافر جميع مشتقات الدم في كل الظروف وضمان سلامتها وجودتها، مع تخويلها صلاحية القيام بعمليات صنع واستيراد وتسويق الأدوية المشتقة من الدم.

وتتولى الوكالة، على الخصوص، الإسهام في إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالدم وتنفيذها وتتبعا وتقييمها، والعمل حصريا على جمع الدم من المتبرعين والقيام بتأهيله البيولوجي، والإشراف على تنمية المخزون الوطني من الدم ومشتقاته وتنظيم جميع الأعمال المتعلقة بتوزيعه واستخدامه فضلا عن تزويد جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص بالدم ومشتقاته، واقتراح تحديد أو مراجعة تعريفة الحصول على أكياس الدم؛ والترخيص بإحداث مخازن الدم ومشتقاته ذات العمر القصير داخل المؤسسات الصحية ومراقبتها.

ويحدد هذين النصين القانونيين أيضا أجهزة الإدارة والتسيير في الوكالتين، ويتعلق الأمر بمجلس الإدارة ومدير الوكالة، ويتكون مجلس إدارة كل وكالة من ممثلين عن الإدارة وشخصيات مشهود لها بكفاءتها وخبرتها العلمية والتقنية أو معرفتها القانونية في ميدان عمل الوكالة المعنية، على أن يتم تحديد كيفيات تعيين الأعضاء بنص تنظيمي.

من جهة أخرى تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة مشروع قانون رقم 08.22 يتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، ومشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية، (في إطار قراءة ثانية).

ويندرج المشروع الأول المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية في إطار تنزيل مقتضيات المادة 32 من القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، التي حددت الطبيعة القانونية للمجموعات الصحية الترابية باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، حيث ستعمل على قيادة السياسة الصحية للدولة على المستوى الجهوي وتدبير كل قضايا الشأن الصحي.

أما مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية فيندرج في إطار تفعيل دعامة تثمين الموارد البشرية في ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية تنزيلا لمقتضيات المادة 23 من القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية التي نصت على "إرساء لوظيفة صحية تتوخى تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام وتأهيلها، تخضع هذه الموارد البشرية لنظام أساسي، يتخذ بقانون، يحدد على الخصوص الضمانات الأساسية الممنوحة لها وحقوقها وواجباتها ونظام أجورها الذى يقوم فى جزء منه على ربط الأجر بإنجاز الأعمال المهنية."

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

✓ الثلاثاء 30 ماي 2023 بعد الجلسة العامة بقاعة عكاشة.

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل وفدا برلمانيا من جمهورية البيرو.

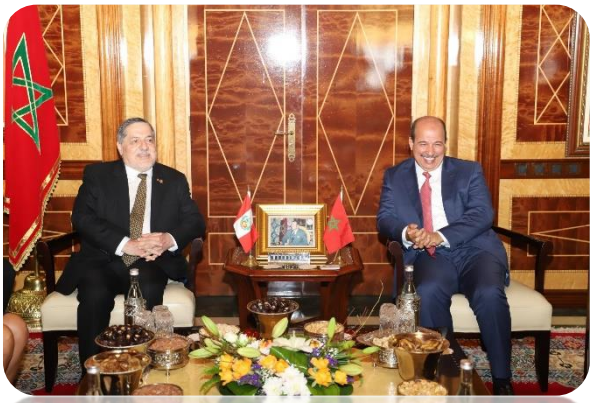

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يومه الإثنين 29 ماي 2023 بمقر المجلس مباحثات مع وفد برلماني هام من جمهورية البيرو برئاسة السيد Carlos Ernesto Bustamante Donayre رئيس "مجموعة دعم وتأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي" داخل الكونغريس البيروفي، انصبت على استعراض واقع العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل توطيدها وإعطائها دفعة جديدة على كافة الأصعدة.

وفي هذا السياق شدد السيد النعم ميارة على الأهمية الخاصة التي تكتسيها العلاقات بين المملكة المغربية والبيرو، مسجلا في نفس الوقت أسفه لعدم تمكن البلدين من ترجمة عملية لهذه العلاقات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون الأخرى ذات الأولوية، وذلك نتيجة ظروف سياسية داخلية تهم دولة البيرو، معربا عن أمله في أن تكون هذه الظروف عابرة وألا يكون لها تأثير على استمرار العلاقات الثنائية.

وأشار السيد النعم ميارة إلى أن الموقف البيروفي من قضية الصحراء المغربية، الذي يشكل جوهر الخلاف القائم بين البلدين، ليس قادرا على المساعدة الفعلية في إيجاد حل نهائي وعادل للنزاع المفتعل حول مغربية الأقاليم الجنوبية ولا تتوفر فيه شروط دعم المسلسل السياسي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة.

وبعد أن وضع الوفد البرروفي في صورة الأوضاع الإنسانية للمحتجزين في مخيمات تيندوف من طرف جماعة انفصالية تخدم أجندة دولة أخرى، أكد السيد الرئيس أن الدول المعنية بالملف مطالبة اليوم بإعطاء الجانب الإنساني الاهتمام اللازم أكثر من الجانب السياسي، وتبني مواقف حيادية كفيلة بتقديم دعم حقيقي للمساعي والمجهودات الرامية إلى إيجاد حل واقعي ومستدام يرضي الجميع، منوها في هذا السياق بالمبادرة الاستشرافية للكونغريس البيروفي بتشكيل "مجموعة دعم وتأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي".

وبالمناسبة شدد السيد الرئيس على قناعته التامة بأن مقترح الحكم الذاتي الموسع الذي اقترحه المغرب يشكل الحل الواقعي والأمثل والمستدام من أجل تثبيت السلم وتحقيق التنمية بالمنطقة، لما يحظى به من دعم دولي متواصل بحكم جديته ومصداقيته، ولانبثاقه من إرادة الساكنة الصحراوية واندراجه ضمن إجماع الشعب المغربي على ثوابته الدستورية المتعلقة بالملكية والدين والخيار الديموقراطي والوحدة الترابية للمملكة.

كما تحدث السيد الرئيس من جهة أخرى عن التأثيرات والتداعيات الوخيمة لهذا الخلاف الإقليمي وما ينتج عنه من تعطيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الكبير، وكذا الأدوار السلبية التي تلعبها الجارة الجزائر في استدامة النزاع ورهن مستقبل المنطقة برمتها.

وفي سياق متصل، أبرز السيد النعم ميارة المخاطر المحدقة بالمنطقة وبالعالم بأسره بسبب التهديدات الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل والصحراء في ظل ما تعرفه من غياب للأمن وانعدام الاستقرار وانتشار الجماعات المسلحة والمليشيات والعصابات الإجرامية ذات الارتباطات الوثيقة بجبهة البوليساريو.

من جانبهم أكد أعضاء الوفد البيروفي أن زيارتهم الحالية للمغرب تدخل ضمن مبادرة الكونغريس البيروفي بتشكيل "مجموعة دعم وتأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي"، مؤكدين أن تأسيس هذه المجموعة هو تجسيد لقناعتهم بأن الحكم الذاتي يبقى الحل الواقعي والوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما أوضح الوفد البيروفي أن هذه الزيارة تندرج كذلك في إطار التحول العام الذي تعرفه جمهورية البيرو، وفي ظل تجاوز الظروف السياسية التي أفضت إلى تبني موقف سياسي يتعارض مع العلاقات التاريخية والمتميزة بين البيرو والمغرب، مؤكدين في هذا الإطار أن هدفهم الرئيسي يكمن في إعداد تقرير مفصل حول حقيقة الوضع في الأقاليم الجنوبية سيتم رفعه إلى المسؤولين الجدد بالبلد من أجل اتخاذ ما يلزم من مبادرات لاستعادة الوضع السابق للعلاقات الثنائية، ولا سيما عبر مراجعة موقف البيرو من قضية الصحراء المتخذ في عهد الرئيس السابق.

وعبر أعضاء الوفد عن أملهم في التمكن من استجماع كل الشروط المناسبة للاحتفاء، خلال السنة المقبلة، بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الثنائية بما يتماشى مع عراقة وتميز روابط الأخوة والصداقة التاريخية بين البلدين.

كما أعربوا عن قناعتهم بأن مبادرة تشكيل مجموعة دعم وتأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي من شأنها أن تعطي زخما قويا للعلاقات مع المغرب في شتى المجالات، نظرا للمكانة الخاصة والدور الريادي للمملكة المغربية في محيطها الجهوي والدولي، ولما تنعم به من استقرار وسلم في ظل إجماع الشعب المغربي على الملكية والوحدة الترابية.

رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال اللقاء الدراسي المنظم من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

ترأس السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، أشغال الجلسة الافتتاحية للقاء الدراسي المنظم من طرف اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يوم أمس الإثنين 29 ماي 2023 حول موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وفي بداية الكلمة التي ألقاها بالمناسبة أكد السيد الرئيس على أهمية وضرورة حماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها وإذكاء الوعي بوضعيتهم في كل المجالات، وضمان جميع شروط العيش الكريم لهم وتمكينهم من المساهمة في مسلسل تنمية بلادنا.

وفي هذا السياق استعرض الأهمية التي يوليها مجلس المستشارين، رئاسة ومكتبا وفرقا، لتمتيع هذه الفئة بحقوقها ودعمها، بما يروم تعزيز فعلية حقوقها ورفاهها في مختلف مناحي الحياة.

وبعد أن توقف عند الأهمية الخاصة التي أفردها دستور المملكة لقضية الإعاقة من خلال دسترة الضمانات الأساسية لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقوقهم الشاملة، تطرق السيد الرئيس إلى العناية الكبيرة التي يوليها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، لهذه الفئة من خلال توجيهاته السامية الداعية إلى صيانة حقوقها وإدماجها الاجتماعي والمهني، والتي تشكل منطلقا وركيزة ومرجعا لمختلف المبادرات والمشاريع الموجهة لهذه الفئة وخصوصا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جعلت دعم الفئات الهشة في صلب برامجها الأساسية.

وأشار السيد النعم ميارة في هذا الصدد إلى إطلاق مجموعة من الاصلاحات واتخاذ عدد من التدابير والاجراءات، منها ما هو ذو طابع تشريعي ومنها ما هو ذو طابع تنظيمي وإجرائي وخدماتي من قبيل: إصدار القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية هذه الفئة والنهوض بها، سنة 2016، باعتباره إطارا عاما يوجه تدخل مختلف الفاعلين في المجال، وإقرار 30 مارس من كل سنة يوما وطنيا للأشخاص في وضعية إعاقة، ثم اعتماد مخطط العمل التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق هذه الفئة (2017-2021)، وإعداد إطار تنظيمي مؤطر لتوظيفها بالقطاع العام، وكذا أجرأة وتوفير عدد من الخدمات الموجهة لها تحقيقا للأهداف التي تساهم في النهوض بها وحمايتها في اطار انخراط بلادنا في تفعيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعبر السيد الرئيس بالمناسبة عن أمله في أن يكون هذا اللقاء الدراسي فرصة لتقييم جميع السياسات والبرامج والخطط والإجراءات التي تم إقرارها واتخاذها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، انطلاقا من أن التقييم يعتبر واحدا من الاختصاصات المهمة والجديدة المنوطة بمجلس المستشارين.

وختم السيد الرئيس كلمته بالتأكيد على أن التفكير والاشتغال على قضية الإعاقة يقتضي عملاً تشاركيا وأفقيا يمتد إلى كل المجالات والسياسات العمومية ومختلف المخططات القطاعية والمجالية والترابية، مما يستلزم تكاثف وتظافر جهود جميع الفاعلين(مؤسساتيين، رسميين، مدنيين، اجتماعيين واقتصاديين، وحقوقيين...) للتنسيق والتعاون والعمل المشترك، بغية تحقيق نوع من التكامل والإلتقائية والانسجام خدمة لهذه الفئة الهشة والضعيفة وعلى كل المستويات في أفق إدماجها الفعلي والحقيقي، وتليين كل العقبات والحواجز أمامها، وتيسير التمتع الفعلي بحقوقها كاملة.

❖ اجتماع لجنة التعاون والتنمية التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية.

بدعوة من الجمعية الوطنية للكبيك، شارك عضوي الشعبة البرلمانية لدى الجمعية البرلمانية الفرنكوفونية المستشار السيد محمد رضى لحميني والنائب السيد الحسين اوعلال في اجتماع لجنة التعاون والتنمية المنعقد يومي 24 و25 ماي 2023 بكبيك (كندا).

وحضر الاجتماع، الذي ترأسه المستشار السيد محمد رضى لحميني بصفته نائب رئيس اللجنة، كل من رئيسة الجمعية الوطنية للكبيك السيدة **Nathalie Roy**، والرئيس الحالي للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية السيد **Francis Drouin** بالإضافة الى ممثلي برلمانات الدول الأعضاء للمنطقة الفرانكوفونية.

وسلط السيد لحميني الضوء، خلال ترأسه اجتماع اللجنة، على أبرز التحديات المطروحة امام السيادة الغذائية بسبب التحولات الاستراتيجية التي يعرفها العالم والاثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ. واستعرض كذلك الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة المغربية لتحقيق سيادة غذائية مستدامة التي تم تعزيزها في إطار استراتيجيات كالمخطط الأخضر وغابات المغرب والجيل الأخضر تعطي الأولوية لحماية الموارد الطبيعية من خلال ترشيد استغلالها والتكيف مع تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، الى جانب تشجيع البحث الزراعي والابتكار في مجال الفلاحة والصناعة الغذائية، ودعم المبادرات المقاولاتية الفلاحية، والفلاحة التضامنية.

وقدم المستشار البرلماني عرض حول اهم الاوراش التنموية المستدامة التي انخرط فيها المغرب شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحرصه الدؤوب في تعميق روابط التكامل مع القارة الافريقية من أجل تنمية شاملة ونمو مشترك.

من جانبه، أكد النائب السيد اوعلال على التزام المغرب بالجهود الدولية في مكافحة التغير المناخي والالتزام بتحقيق الحياد الكربوني من خلال الاستثمار بكثافة في الطاقات المتجددة لتحقيق انتقال طاقي عادل وشامل.

وقد ناقش المشاركون بالخصوص مواضيع تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ وزيادة مشاركة الشباب في العمل المناخي، مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، أهمية السيادة الغذائية في الفضاء الفرنكفوني، سبل تحقيق الانتقال الطاقي وإرساء اقتصاد اجتماعي وتضامني.

وعلى هامش أشغال اللجنة، عقد المستشار السيد محمد رضى لحميني، نائب رئيس لجنة التعاون والتنمية، عدة لقاءات ثنائية مع نظرائه في كندا وكبيك وبلجيكا وفرنسا والكوت ديفوار والكاميرون وبينين تمحورت حول العلاقات المتميزة القائمة بين برلمان المملكة المغربية وبرلمانات هذه الدول واهمية العمل المتواصل لتعزيز التنسيق والتعاون البرلماني في مواجهة التحديات المشتركة داخل الفضاء الفرنكفوني.

❖ "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" محور اللقاء الدراسي المنظم من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

في إطار برنامج العمل الذي سطرته للقيام بمهمتها، نظمت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يوم أمس الإثنين 29 ماي 2023 لقاء دراسيا حول موضوع**"البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"**، وذلك بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الدستورية والفاعلين الترابيين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي، الذي تميزت جلسته الافتتاحية بالكلمة الهامة للسيد النعم ميارة رئيس المجلس، على المحاور التالية:

- المؤسسات الدستورية رافعة أساسية للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الفاعل الترابي وسؤال فعلية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الفاعل الاقتصادي والاجتماعي دعامة أساسية للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (+212)

الفاكس:537728134(+212)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma